دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الدول النامية

رشيدة أوبختي و محمد بن بوزيان
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان

ملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وأساسيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف دول العالم، وهذا من خلال دورها في خلق فرص العمل، ارتفاع مساهمتها في القيمة المضافة وقدراتها الابتكارية، وكونها تمثل العمق الإستراتيجي للمؤسسات الكبيرة. وتعتبر هذه المؤسسات المصدر التقليدي لنمو وتطوير الاقتصاد الوطني.

وهنا تأتي ضرورة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها خطوة أساسية في طريق تصنيع البلدان النامية، إذ تشكل جزءا هاما من عملية التصنيع الديناميكية ومصدرا جديدا لاستغلال الموارد المحلية.

Abstract :

The small and medium enterprises play an important role in the social and economic development in the different countries of the world, and this by their role in the creation of labour opportunities, the increase of their participation in the added value and their innovative capabilities. They represent the stratigical deep of great enterprises. These enterprises are considered as traditional source for the growth and development of the national economy.

And here, the development of small and medium industries is necessary, because they are a fundamental step in the industrialization of developing countries. They form an important part of the dynamic operation of industrialization and a new source to exploit local resources.

JEL CODES: L250, L260, O140, O180.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الإقليمية، التعاقد من الباطن،حاضنات الأعمال.

مقدمة:

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة خطوة أساسية في طريق تصنيع الدول النامية إذ تشكل جزءًا هامًا من عملية التصنيع الديناميكية ومنفذا جديدا لاستغلال الموارد المحلية.

ولقد أظهرت التجارب الخاصة لدى غالبية الدول النامية أن الضرورة الاقتصادية والواقع الاجتماعي يحتمان الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بداية مراحل التنمية ويرجع ذلك لعدة عوامل منها:

أ- محدودية استيعاب التكنولوجيا الحديثة لعدم كفاية الأفراد المؤهلين فنيا.

ب- ضيق السوق المحلية مما يحرم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير التي توفرها المشاريع الصناعية الكبيرة.

ج- ندرة رؤوس الأموال الاستثمارية ووجود صعوبات في عملية تراكم رأس المال.

د- تخلف الفن الإنتاجي نتيجة انخفاض مستويات التعليم الفني.

هـ- انخفاض القدرة الشرائية نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي.

هنا نجد أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ملائمة لظروف الاقتصاد الجزائري، وإن الأمر ليس خيارًا بين بديلين صناعات كبيرة أم صغيرة أمام هذه البلدان، بل إن طبيعة الظروف لهذه البلدان تجعلها تهتم بهذه الصناعات وتعمل على تنميتها، وكذلك تقلل من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطورها ونمائها باعتبارها منفذا جديدًا لاستغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة لتساهم في عملية التنمية الشاملة ومركز التصنيع من خلال تكاملها مع الصناعات الكبيرة.

1-1- لمحة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

1-1-1- تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة مصطلح يكتنفه الغموض وقد أثار جدلا كبيرًا بين الكثير من المهتمين بشؤون هذه الصناعات، فلم يهتد أحد إلى وضع تعريف عام جامع يمكن تطبيقه في معظم البلدان وعلى وجه الخصوص البلدان النامية، ومرجع الصعوبة في ذلك إلى اختلاف الأوضاع السائدة في كل بلد من حيث مرحلة التنمية التي يمر بها، مستوى التقدم الصناعي وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة.

ويمكن تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك الصناعات التي توظف من المواد والآلات والعمال الوطنية والطاقة المحلية لأغراض الإنتاج والتصدير للمنتجات وخدمات نهائية أو وسيطة مغذية لصناعات أخرى بغرض تحقيق هامش ربح مناسب للاستمرارية والتوسع وامتصاص البطالة والخريجين[1].

1-1-2- الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة:

ترجع أهمية مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى العوامل التالية:

أ- تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورًا هاما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيرًا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمالة من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

ب- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال.

ج- تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.

وعلاوة على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها تقدم العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي:

1- إتاحة فرص عمل برؤوس أموال أقل.
2- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.
3- استغلال المواد الأولية المتاحة محليًا.
4- تعد هذه الصناعات صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.
5- لا تحتاج إلى مستويات عالية من التدريب.
6- توفر منتجات هذه الصناعات جزءًا هامًا من احتياجات السوق المحلي مما يقلل من الاستيراد.
7- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة[2].

2-2- دور الصناعات الصغيرة في التنمية:

يرجع الاهتمام بالصناعات الصغيرة إلى الدور المتوقع لها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حدٍ سواء إذ ينبغي تأكيد أهمية الدور الذي قامت به في الدول المتقدمة ودول جنوب شرق آسيا، وما يمكن أن تضيفه للدول النامية ومن بينها الجزائر. ويمكن توضيح دورها التنموي كما يلي:

2-2-1- المساهمة في توفير فرص العمل وتقليل مشكلة البطالة:

تعاني معظم البلاد النامية والتي تتصف بالنمو السريع للسكان والقوى العاملة من مشكلة البطالة وخاصة في المجال الزراعي، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرًا على استيعاب قدر كبير من قوة العمل وأصبح توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة غير المدربة عادة في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية في هذه البلاد.

ومن هنا ظهرت أهمية الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة حيث تحظى هذه القضية باهتمام بالغ في معظم الدول النامية.

وتقوم الصناعات الصغيرة بدور رائد تجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة والإداريين، فغالبا ما تعتمد هذه الصناعات على استخدام عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيث تكتسب الخبرة الفنية ويتم ذلك في نطاق التكاليف المنخفضة للمجتمع لأن التدريب يرتبط بالإنتاج داخل المصنع الصغير، هذا بالإضافة إلى نمو الإدارة داخلها وارتفاع كفاءتها بشكل نسبي.

كما تعد الصناعات الصغيرة مصدرًا لمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حالة ترك العمالة العمل في الصناعات الصغيرة للعمل في الصناعات الكبيرة بحثا عن الأجور المرتفعة والمزايا الاجتماعية الأخرى[3].

2-2-2- تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

من المؤكد أن تواجد المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، ومن المقومات الأساسية للهيكل الصناعي وقوة دافعة لعملية التنمية الصناعية إلى الأمام. فالقاعدة الرئيسية لتنمية الصناعات الصغيرة تتجلى في تكاملها المباشر مع الصناعات الكبيرة، وقد حققت كثير من البلدان المتقدمة صناعيا مكاسب صناعية لاتباعها هذا النمط من العلاقات بين منشآتها الصناعية. ويأخذ هذا التكامل بين الصناعات شقين:

أ- التكامل غير المباشر: ويقصد به تقسيم المهام بين الوحدات الصناعية الصغيرة والكبيرة دون اتفاق مباشر بين الطرفين، ويعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق حيث يتم إنتاج المنتجات المستهدفة بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصى ربح ممكن.

ب- التكامل المباشر: ويتم من خلاله التعاقد بين الصناعات الصغيرة والكبيرة على أساس أن إحدى هذه الصناعات تستخدم منتجات الصناعات الأخرى بصورة منتظمة كمدخلات في عملية التصنيع؛ وعندما تحصل الصناعات الصغيرة على مدخلاتها من الصناعات الكبيرة فتسمى هذه العلاقة بالتصنيع اللاحق ولكن في حالة حصول الصناعات الكبيرة على مدخلاتها من الصناعات الصغيرة فتسمى هذه العلاقة بالتعاقد من الباطن[4].

وتستفيد من هذا التعاقد كل من الصناعات الكبيرة والصغيرة على النحو الآتي:

1- بالنسبة للصناعات الكبيرة: تلجأ الصناعات الكبيرة إلى هذا النوع من التعاقد بدلا من أن تقوم بإنتاج كافة الأجزاء ومستلزمات الإنتاج التي ستحتاج إليها، فالصناعات الصغيرة قادرة على إنتاج هذه الأجزاء بتكلفة منخفضة مما لو لم إنتاجها في المصانع الكبيرة، ويعني هذا انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم تزيد الربح. كما يخفف هذا التعاقد من وطأة التقلبات العنيفة في حجم الطلب على منتجات الصناعات الكبيرة. فالصناعات الصغيرة تتميز بسهولة تغيير حجم إنتاجها، كما تحصل الصناعات الكبيرة على عمال مهرة ومدربين من داخل الصناعات الصغيرة دون أن تتحمل تكاليف إعداد وتدريب لهم.

2- بالنسبة للصناعات الصغيرة: تلجأ الصناعات الصغيرة لهذا النوع من التعاقد لأنه يساعدها على حل نقاط الاختناق المترتبة على تواضع قدرتها المالية والإدارية وتسويقها، كما توفر فرص تسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة في ظل ضيق السوق بعد أن توفرت لها فرص التحويل وتدبير المستلزمات وقطع الغيار والأجهزة. وبصفة عامة نجد أن التعاقد من الباطن يساهم في تحسين الكفاءة على لمستوى الاقتصادي الكلي، ومن ثم تحقيق قدر أكبر من الرفاهية الاقتصادية من خلال الخفض النسبي في نفقات الإنتاج الحقيقي.

ولقد أدرك الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في إطار عملية التنمية الصناعية تحقيق المنافع المشتركة في ظل نظام التعاقد من الباطن، إضافة إلى تحقيق مكاسب عامة ناتجة عن تدعيم نظام التعاقد تتمثل في ضمان نمو اقتصادي متسق عام ومتوازن من خلال التخصص وتقسيم العمل وانسياب التسهيلات التكنولوجية والفنية من المنشآت الصناعية الكبيرة إلى الصغيرة، وسوف تساعد أيضا على نمو المهارات التنظيمية في الأعمال الصغيرة والجديدة والعمل على توزيع الدخل توزيعا عادلاً وتحسين وتطوير الإدارة والتكنولوجيا بين المنشآت، كما تلعب الحكومات دورًا في خلق وتهيئة المناخ الملائم لتنفيذ نظام التعاقد بكل نجاح.

وخلاصة القول أن للصناعات الصغيرة دورًا في عملية التنمية الصناعية ويمكن هذا الدور في تكاملها مع الصناعات الكبيرة من خلال عملية التعاقد من الباطن.

2-2-3- مساهمة الصناعات الصغيرة في زيادة الصادرات:

يمكن للمنشآت الصناعية الصغيرة أن تساهم في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية، أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المنشآت الصناعية الكبيرة باحتياجاتها من الأجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة والتي تستخدمها المنشآت الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة الفعالة في الأسواق الخارجية[5].

2-2-4- مساهمة الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تلعب الصناعات الصغيرة دورًا هامًا في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها.

ولقد أصبحت التنمية الإقليمية ضرورة فرضها واقع الدول النامية لتعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في الريف وفي أقاليم الدولة، فضلا عن مواجهة كثير من الاختناقات وأوجه الاختلال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى الأخص ظاهرة تركز السكان في المدن الكبرى وما ينتج عنه من تكلفة اجتماعية عالية لتنمية الحضر، بالإضافة إلى مواجهة اختلال وتفاوت توزيع الدخل وفرص العمالة بين أقاليم الدولة ومواجهة ظاهرة الهجرة نحو المدن الكبرى، وما صاحبها من تأثير على برامج التنمية بحيث أصبحت خطة التنمية الإقليمية مكونا أساسيا في خطة التنمية القومية تحاول من خلاله الدول الوصول إلى نمط عادل في توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمية والدخول الفردية والإقليمية، وهنا يكتسب النشاط الصناعي أهمية خاصة بالنسبة لسياسات التنمية الإقليمية.

فالانتشار الجغرافي للصناعات الصغيرة بين الأقاليم المختلفة يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية واجتماعية في بعدها الإقليمي نشير إلى بعض منها:

أ- التخفيف من حدة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للأفراد، وامتصاص فائض العمالة من القطاع الزراعي الذي يعاني من البطالة المقنعة والموسمية، ويقلل هذا من حدة الفقر في الريف ويولد دخولا حقيقية للأفراد ويرفع مستوى معيشتهم ويقلل من التفاوت في توزيع الدخول بين الريف والحضر والذي يؤدي الانفصال بينهم في بعض الحالات إلى حد ازدواجية بنيان الاقتصاد القومي، كما تساعد على تحقيق العدالة في توزيع ثمار النمو بين الأقاليم المختلفة.

ب- كبح جماح الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن بحثا عن العمل وما يترتب عليها من آثار سيئة متمثلة في تفاقم أزمة الإسكان والضغط على المرافق العامة وخدمات البنية الأساسية.

ج- نشر الوعي الصناعي بين الأقاليم المختلفة وكسر حدة التركيز الصناعي في المناطق الحضرية وتلافي آثاره السيئة على البيئة والإسراع بعملية التنمية الصناعية وتحديث المناطق الريفية، وتحقيق نوع من تأكيد ودعم الروابط بين الزراعة والصناعة.

2-2-5- الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة:

إن الهدف الأساسي من تنمية وتطوير الصناعات لا يقف فقط عند إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، ولكن الهدف من الصناعات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة، وتنمية الصناعات الصغيرة تهدف إلى نشر الوعي الصناعي والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة.

فالصناعات الصغيرة بطبيعتها تنتشر في أرجاء البلاد، وبالتالي يمكن أن تؤثر في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، وبالتالي يمكن نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة سهلة، وبذلك يمكن تدريجيا الإفادة من خصائص العمل بصورة دائمة وكذلك الإفادة من وقت الفراغ الضائع والذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمع وانتشار أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي[6].

3-3- التحديات والآفاق المستقبلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة:

3-3-1- التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مجموعة من التحديات، تتمثل فيما يلي:

أ- تحدي العولمة:

تضع التحولات الجارية على الصعيد العالمي نتيجة لظاهرة العولمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية أمام تحديات كبيرة تتمثل بالآتي:

1- تحدي التكتلات الاقتصادية: سينجم عن النظام العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، وسيعزز من توجه العديد من الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية والأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تحدي الإصلاح الاقتصادي: تبنت أغلب الدول النامية سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم الخارجي، حيث انضم أغلبها إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما قامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في المشاريع الاقتصادية الوطنية، وشرعت القوانين التي تنظم عمله، كما تبنت برامج لخوصصة المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى مؤسسات خاصة. وإن كل ذلك يتطلب إعادة هيكلة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يكفل قدرته على التفاعل مع البرامج والخطط التنموية، ومساهمته في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي.

3- تحدي ثورة المعلوماتية: تشير الدلائل على أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية، وتؤكد أبحاث البروفيسور "رومر" بأن المعلومات ستشكل عنصر إنتاجي جديد سيفوق عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية (العمل ورأس المال والتنظيم) وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، هذا ما يضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.

4- تحدي التنافسية العالمية: سيقود الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو الصناعات الأجنبية.

ب- تحديات إدارية وتسويقية:

تواجه معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن مجموعة من المشكلات الإدارية والتسويقية والتي تختلف بطبيعة الحال باختلاف نوع المنشأة، وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه المشكلات بالآتي:

1- مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية والتسويقية وما يصاحب ذلك من مشكلة عدم اتباع أساليب وإجراءات الإدارة الصحيحة في تصريف أمور الصناعة وعدم اتخاذ القرارات السليمة على المستويات كافة.

2- عدم وضوح الإجراءات والأنظمة المرتبطة بعمل هذه الصناعات.

3- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ونظيراتها من المنتجات الوطنية.

4- مشكلة انخفاض حجم الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ج- تحديات فنية:

تعتبر الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات الحديثة والدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية من المستلزمات الضرورية لإقامة واستمرار أي مشروع خاصة في المجال الصناعي. ومن المؤسف حقا أن أغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية تعاني من نقص ملحوظ في هذه المجالات مجتمعة، وينعكس ذلك على مستوى تكاليف الإنتاج وأسعار البيع والتسويق بصفة عامة، وعدم القدرة على مواكبة التطورات الحديثة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي رغبات المستهلكين وفق المواصفات الدولية المطلوبة لكسب رهان المنافسة.

د– تحديات التمويل:

يشكل تحدي ضعف التمويل معوق رئيسي يحول دون نمو نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة. فإيجاد فرص تمويل تتناسب مع حجم ونشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تمثل عائقا حقيقيا على نطاق العالم بصفة عامة، وعلى نطاق الدول النامية بصفة خاصة، حيث يلاحظ أن ضعف تمويل الصناعات المذكورة يمثل العقبة الرئيسية أمام تنميتها، بل وحتى استمراريتها.

هـــ– غياب الإطار المؤسسي المستقل الذي يراعي مصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

أسفر غياب الإطار التنظيمي أو الكيان المؤسسي الذي تعمل في ظله الصناعات الصغيرة والمتوسطة ببعض الدول النامية متمثلا في التشريعات الخاصة بها، وجهة عليا أو مستقلة مقامة لرعاية مصالحها إلى افتقاد الصناعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الركائز الرئيسية المطلوبة لتنمية وتطوير دورها في الاقتصاد الوطني والتي تتمثل أهمها بالآتي:

1– حوافز الاستثمار: إن حوافز الاستثمار المتاحة في الوقت الراهن في الدول النامية من إعفاءات جمركية، ومجانية أو رمزية أسعار أراضي المشروعات، والقروض ذات التكلفة المنخفضة، والمساعدات المادية والفنية من الجهات الحكومية تستدعي شروطا قد لا تتوفر بأغلب هذه المنشآت.

2– الدعم الفني: تفتقر الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية لمقومات الدعم الفني خصوصا في مجال حاضنات الأعمال التي تكتسب مهارات ومقومات العمل الخاص سواء لأصحاب هذه الصناعات أو العاملين فيها وتؤهل مستوى الإنتاج لمطابقة المواصفات القياسية العالمية.

3– قواعد البيانات والمعلومات: تتصف قواعد البيانات بشكل عام بالدول النامية بالقصور وعدم توحيد المفاهيم والمعايير التي تقدر على أساسها المتغيرات الاقتصادية، وتزداد درجة القصور عندما يتعلق الأمر بالمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، خصوصا مع غياب هيئة مركزية تهتم بتجميع هذه البيانات وإعداد قاعدة معلومات تخدم مصالح هذه المنشآت. وبالتالي، فإنه بالرغم من الجهود التي تبذلها العديد من الأجهزة الحكومية والأكاديمية في مجال بحوث المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، غير أنها لم تزل تتسم بالعديد من أوجه القصور، علاوة على أنها لا تعمل وفقا لتنسيق متكامل بهدف الوصول إلى نتائج فعالة بهذا الخصوص.

و– المعوقات الاستشارية:

وتتمثل المعوقات الاستشارية بالآتي:

1- الكثير من المشاريع الصناعية الصغير والمتوسطة تفشل في مهدها لافتقار صاحب المشروع للاستشارات الكافية والصحيحة والتي عادة يحتاجها للتأكد من صحة الخطوات والقرارات التي يتخذها سواء تلك الخاصة بتأسيس المشروع أو إدارته أو تسويق منتجاته.

2- الكثير من المشروعات الصناعية الصغيرة بحاجة إلى استشارات فنية وذلك لقلة خبرتها وعدم تمكنها من الاستعانة بمتخصصين في المجالات كافة التي تحتاجها.

3- الكثير من المشروعات بحاجة إلى بيانات عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام التي يحتاجون إليها، لذا فهم بحاجة إلى استشارة دائمة في هذا المجال.

4- من المشاغل التي ربما يتعرض لها العديد من المشروعات هو عدم إلمام صاحب المشروع بفنون التعامل مع الأزمات المالية أو الإدارية، لذا فهو بحاجة إلى من يساعده ويقدم له النصح[7].

3-3-2-الآفاق المستقبلية لتطوير دور المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

لقد أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية، والإستراتيجية المقترحة لتحقيق هذه الأهداف تقوم على ما يلي:

أ- العمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة ودعم دور هذه المؤسسات:

تتمثل الخطوات الضرورية لتأمين الدعم التمويلي في:

1- تدعيم دور بنوك التنمية في مجال تقديم القروض طويلة الأمد لهذه المؤسسات بشروط ميسرة في السداد.

2- تشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض اللازمة لهذه المؤسسات مع تحقيق مستوى الضمانات المطلوبة.

3- العمل على الاستفادة من الخدمات التمويلية التي يمكن أن تقدمها صناديق وبنوك التنمية لمساعدة هذه المؤسسات على تمويل مشروعاتها أو تصدير منتجاتها للخارج والاستفادة أيضا من التسهيلات والمساعدات الفنية.

4- الإسراع بتأسيس صناديق مستقلة بهدف تقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية والضمانات اللازمة لهذه المؤسسات للوصول بمنتجاتها إلى الأسواق الدولية.

ب- إنشاء جهاز خاص لتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل مهمته في:

1- دراسة كافة الأمور المرتبطة بهذا القطاع الحيوي وبحث المشاكل والصعوبات التي تواجهه والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة، باعتبار أن تنمية هذا النوع من المؤسسات تمثل إحدى القضايا الهامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2- توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن تستفيد منها هذه المؤسسات لتطوير أعمالها في مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها.

3- الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم المشورة والنصح حول كافة الأمور التي تهم هذه المؤسسات في المجال التسويقي والفني والإداري والتمويلي وغيرها...

ج- الاهتمام بتسويق المنتجات وتطوير الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات ورفع كفاءتها التسويقية والإنتاجية:

وذلك عن طريق الأمور التالية:

1- تأسيس جهة مركزية تتولى تقديم البرامج التدريبية لهذه المؤسسات بتكاليف رمزية لتطوير جودة الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة ورفع مستوى الصيانة الدورية للمعدات والآلات المستخدمة فيها.

2- الاهتمام بتأسيس مراكز للبحوث التقنية والإنتاج، بهدف تطوير التقنيات الوافدة والمستحدثة في هذه المؤسسات وتطبيقها مع احتياجاتها، مع العمل على زيادة دور مراكز البحوث والجامعات لرفع الكفاءات الإنتاجية للمؤسسات على أن تعكس الدراسات الجامعية مدى الاهتمام بتلبية احتياجات هذه المؤسسات من القوى العاملة والخبرات اللازمة لها.

3- تأسيس شركات تسويقية وطنية تتخصص في محاولات إعداد البحوث ودراسات السوق والنقل وتوفر المعلومات التسويقية والفرص التجارية والترويج وتسويق المبيعات مع الاستعانة بخدمات وخبرات المكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا المجال.

4- تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين صورة الإنتاج وزيادة قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية (Norme ISO).

5- تدعيم جهود هذه المؤسسات في البحث عن أسواق جديدة في الداخل والخارج لتصريف منتجاتها والاستفادة من برامج الدعم والتعاون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة في هذا المجال.

د- الأخذ بفكرة الحاضنات الصناعية:

وهي تقنية جديدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل، وتدعى هذه الآلية المستحدثة بحاضنة الأعمال[8]، والتي يمكن تعريفها بأنها: "مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة، توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها. وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، والخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات صغيرة أخرى في مراحل التأسيس الأولى للاستفادة منه"[9].

خـــاتمـــة:

إن الحاجة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تمثل ضرورة حتمية للدول النامية لعدة عوامل واعتبارات منها: عجز الزراعة التي لا تزال تمثل النشاط الاقتصادي الأساسي في هذه الدول عن توفير مستوى مناسب من المعيشة، والمستوى المنخفض النسبي لرأس المال للمشروعات الصناعية يعد أمرًا ذا أهمية خاصة للبلدان النامية التي تعاني من نقص للموارد الاستثمارية. فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال حيث تستخدم هذه الصناعات فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل الأمر الذي يجعلها إحدى الوسائل الفعالة في معالجة مشاكل التنمية.

وهكذا تتجلى أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدور الذي ساهمت به في تنمية القطاع الخاص الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرها الفعال في مجال فرص العمل، ولذا فطنت بعض الدول النامية إلى أهمية هذا الدور وأقامت لها مؤسسات لتقديم كافة المساعدات والتسهيلات لكي تؤدي دورها، بل أن دولا كالهند قد اعتمدت في تطويرها الصناعي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي قامت على كاهلها التنمية الشاملة ويتضح هذا في الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية.

المـــراجـــع:

- أحمد، ف. (2005)، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية.
- السكارنة، ب. (2008)، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة: عمان.
- النجار، ف. (2006)، الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم -مدخل رواد الأعمال-، الدار الجامعية: الإسكندرية.
- برنوطي، س. (2005)، إدارة الأعمال الصغيرة –أبعاد للريادة–، دار وائل: عمان.
- جواد، ن. (2006)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب: الجزائر.
- Ferrier,O. (2002), Les très petites entreprises, De Boeck: Bruxelles.

1- فريد النجار. (2006)، الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم –مدخل رواد الأعمال–، الدار الجامعية: الإسكندرية، ص 37.

2- نبيل جواد.(2006)،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجزائرية للكتاب:الجزائر،ص84،83.

3- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد. (2005)، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، ص 65–67.

4- يجب الاهتمام بالتعاقد من الباطن (Subcontracting) بين الشركات الصناعية الكبرى والصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يمنع المنافسة غير المتكافئة بين الأحجام. ويفيد التعاقد من الباطن في:
تشغيل الصناعات صغيرة الحجم – نجاح التخصيص وتقسيم العمل – القضاء على البطالة – تجنب المنافسة الطاحنة – تشجيع المنافسة التعاونية – الحصول على الأجزاء وقطع الغيار بتكلفة أقل مما يخفض التكلفة الكلية للمنتج ومن ثم زيادة قدرته التصديرية والتنافسية.

5- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص 69–72.

6- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص 73–76.

7- نبيل جواد، مرجع سابق، ص 157–162.

8- إن حاضنات الأعمال هي منظومة تكاملية تعتبر كل مشروع صغير كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، لذلك يحتاج إلى حضانة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيا بعد ذلك قويا قادرًا على النمو ومؤهلا للمستقبل ومزودًا بفعاليات وآليات النجاح.

9- نبيل جواد، مرجع سابق، ص 112–115